تصور الدولة المثالية بين أفلاطون وشيشرون

د. محمد جمال الكيلانى
كلية الآداب والعلوم الانسانية
الإسماعيلية- جامعة قناة السويس

تمهيد :

ظلت الدولة المثالية حلما ملحا على عقول الفلاسفة والشعراء نتيجة لرفض واقعهم السياسي والاجتماعى، وتصورهم لعالم أفضل قد لا يمتلك إمكانية التحقق فى الواقع، فيظل حلما ورؤية عقلية مغايرة ، رافضة لواقعهم المعاش ، وقد يكون قابلا للتحقق فيكون واقعا.

ومن هنا ينبثق عنوان بحثى الدولة المثالية بين الحلم والواقع أي بين أفلاطون وشيشرون . أو الدولة المثالية بين اليونان والرومان.

كاد مفهوم الدولة المثالية أن يتسم بالسكون والثبات، تلك الدولة التى لا تتفق وعالم السياسة الذى يتسم بالشد والجذب كأمواج البحر المتلاطمة والمتصارعة، ونظرا لرفض الواقع السياسى المتغير والمتصارع ظهر حلم الدولة المثالية كحالة من التناغم والانسجام بين طبقات المجتمع، تتسم بالهدوء والاستقرار والتوازن، وهو تصور أخلاقي فى المقام الأول للدولة المثالية، حيث كان التوافق بين طبقات المجتمع هو محور نظرية الدولة عند اليونان، مما جعل صولون المشرع فى القرن السادس قبل الميلاد يفخر بأنه حقق التوافق بين الغني والفقير، ونال كل منهما حقه العادل، وكذلك ما جاء فى خطبة الرثاء المشهورة لبركليس عن الإحساس بقيمة الدولة باعتبارها أعلى ما يمتلكه المواطنون، وأسمى ما يمكن أن يدينوا له بالولاء والإخلاص. وإن اختلف موقف كل من صولون وبركليس مع أفلاطون وشيشرون من الديمقراطية.

وعندما جاء أفلاطون وظهرت الحاجة إلى الفلسفة السياسية ومفهوم السياسي ودوره؛ تصور الدولة المثالية بوصفها بداية حملة علمية لمثال الخير، لأن الدولة عنده هى مثال يوجد فى السماء لمن شاء أن يطالعه، ويبعث مثيله فى نفسه بعد تأمله، وكذا لم يهتم بوجود هذه الدولة فى أى مكان وأى وقت، وكذلك جاء تصوره للدولة المثالية لكي يعرف السياسى ما الخير فى ذاته، وما يلزم لخلق دولة صالحة تعد نموذجا لباقى الدول، وأرسى فى جمهوريته مبدأً ينص على أن قيادة الدولة علم أو ينبغى أن تكون علما، رافضا بذلك أنظمة الحكم التى أثبتت فشلها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وما ترتب عليها من انهيار الدولة الأثينية فى حرب البيولونيزية التى خسرت فيها آثينا أطماعها الإمبراطورية إلى أن جاء الإسكندر الأكبر.وتحول الحلم على يد أفلاطون من الإمبراطورية إلى الجمهورية وحكم الملك الفيلسوف الذي يعد أكثر العقول خبرة وسياسة، ثم ضاع حلمه وعاد إلى القانون والدولة المختلطة.

ثم جاء شيشرون عند الرومان فى القرن الأول قبل الميلاد، وأحيا الحلم الأفلاطوني بتصور الدولة المثالية وكانت روما من وجهة نظره تجسيدا للنموذج المثالي للدول ، ولكنه كتب على غرار أفلاطون محاورة الجمهورية والقوانين، ولم تكن قوانين شيشرون تعديلا لحلم الجمهورية كما كانت عند أفلاطون، ولكنها تتبع محاورة الجمهورية فى تحديدها للقوانين التى يجب اتباعها فى الدولة المثالية والتى رسمها فى القوانين ، وإن كانت التشابهات بينهما عديدة فالاختلافات أكثر، فالإثنان أوضحا كل المخاوف للعلاقة بين المواطن والدولة، وناقشا طبيعة العدالة ونظرية الدساتير، وإن كان الأثنان من وجهة نظرى اعتمدا على التطور الدورى للدساتير بين الحكومات البشرية فكان الدستور المختلط هو نهاية حلم الحاكم الفيلسوف عند أفلاطون ، وبداية الدولة المثالية عند شيشرون، وكذلك قضية التعليم ورؤية ما بعد الموت كما صورها سكيبيو فى جمهورية شيشرون، واعتبر البعض أن جمهورية شيشرون أفضل من

جمهورية أفلاطون، لأن جمهورية أفلاطون متناقضة مع السلوك الإنسانى ، وفساد نظرياته التربوية ، وقبل كل شيء كونها بعيدة عن الحياة الحقيقية للمدن الآثينية، فالعملان مختلفان تماما، لأن شيشرون أراد لجمهوريته أن تكون حقيقة واقعية، وتمثل هدف شيشرون من محاورتى الجمهورية والقوانين اللتين كتبتا على غرار المحاورات الأفلاطونية، فى الكشف عن أفضل نظم الحكم والبحث عن السعادة، وجعل روما جمهورية مترامية الأطراف.

وتكمن إشكالية البحث فى التساؤلات الآتية:

١- ما هى الأسباب التى دعت كلاً من أفلاطون وشيشرون إلى حلم الجمهورية؟

٢- هل اتفق كل من أفلاطون وشيشرون فى تصور الدولة المثالية؟

٣- هل وافق شيشرون على حكومة الملك الفيلسوف عند أفلاطون؟

٤- هل تطابقت جمهورية شيشرون مع جمهورية أفلاطون شكلاً ومضموناً؟

ويعتمد الباحث على المنهج التاريخى المقارن لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بين تصور كل من أفلاطون وشيشرون للدولة المثالية.

ويتناول البحث بالدراسة العناصر الآتية:

١- العوامل السياسية والفكرية للدولة المثالية عند أفلاطون وشيشرون.

٢- مفهوم الدولة بين أفلاطون وشيشرون.

٣- الحاكم وصفاته بين أفلاطون وشيشرون.

٤- العدالة بين أفلاطون وشيشرون.

٥- القانون والدولة بين أفلاطون وشيشرون.

٦- نظرية الدستور عند شيشرون.

٧- ما بين جمهورية أفلاطون وشيشرون.

أولاً :العوامل السياسية والفكرية للدولة المثالية عند أفلاطون وشيشرون.

شهد أفلاطون عصراً تميز بالقلق والاضطراب السياسي، كما عاصر دعاة التطرف السياسي من السوفسطائيين واتباعهم من الحكام، ولعل هذا هو ما دفعه إلى إمعان النظر فى المشكلات السياسية(١).

ولقد كان انهيار آثينا أمام قوة اسبرطة العسكرية كارثة كبرى شهدها أفلاطون وهو فى الثالثة والعشرين من عمره، وعاناها قبل ذلك طوال أيام طفولته وشبابه. وكان لهذه الكارثه تأثير كبير فى تشكيل عقلية أفلاطون، وفى تحديد اتجاهاته التى تمثلت بوضوح فى محاورة الجمهورية، فقد أفقدته تلك الحرب (البيولونيزية) الثقة فى الديمقراطية ، ولم يكن الانهيار العسكرى للنظام الديمقراطى هو وحدة السبب فى تحامل أفلاطون عليه، بل ذلك الصراع الداخلي بين القوى الديمقراطية والقوى الأوليجاركية، ومع ذلك فقد أعجب أفلاطون بالنظام السائد فى الدولة المنتصرة، وهى إسبرطة التى جعلها نموذجا يتكرر فى دولته المثالية(٢) ولم يدم إعجابه بإسبرطة كثيراً.

وكذلك جهل رجال السياسة فى عصره وعدم كفايتهم، وهو الأمر الذى اعتبره نكبة لحكومات الديمقراطية. فالصناع عليهم أن يعرفوا مهنتهم، أما السياسيون فلا يعرفون شيئا على الإطلاق، وذلك هو فن الإسفاف فى إرضاء الشهوات(٣).

ولم تكن الأنانية السياسية خطأ وقعت فيه الأوليجاركية وحدها، بل إن الديمقراطية نفسها لم تكن خلوا من هذه الرذيلة. ومع أن أنصارها كانوا يعتقدون أن الدولة الصحيحة هى الدولة الديمقراطية لأنها لا تخدم مصلحة معينة بل تعطى كل طبقة حقها، ولأنها تمثل المجتمع بأسره، بينما لا تمثل الأوليجاركية إلا جزءاً من المجتمع، كما تفسح المجال أمام الأغنياء فى ميدان المال وأمام الحكماء فى نطاق المشورة وأمام الجماهير عند اتخاذ القرارات، ولكن الذى أدهش أفلاطون هو أن المواطنين فى الدولة الديمقراطية لم يكتفوا بالحصول على المال من خزائن الدولة فى

صورة الأجور، بل أنهم إلى جانب ذلك كانوا يستغلون سلطتهم فى نهب الأغنياء ، فيصادرون أملاكهم لأسباب زائفة، وهنا تتحول السياسة إلى مصدر للكسب المادي، وما يترتب عليه من حرب اجتماعية بين الطبقات(٤).

على أية حال كانت جمهورية أفلاطون فى الأصل دراسة نقدية لدولة المدينة الآثينية، تلك الدولة التى واجهت صعوبات نتيجة لسوء التعليم وحده ، أولقصور القيم المعنوية عند رجال الدولة أو المعلمين فحسب، وإنما ترجع فى الواقع إلى اعتلال مجموع أفراد الشعب، وإلى اعتلال الطبيعة البشرية ذاتها، وقد قال أفلاطون إن الشعب نفسه هو السوفسطائى الأكبر. والمسألة الأساسية التى يتردد صداها باطراد فى تعاليمه الخلقية هى إيمانه بأن الطبيعة البشرية فى حرب دائمة مع نفسها، وأن هناك طرازا أدنى من الرجال يتعين على الطراز الأسمى أن يحمى نفسه منه بأي ثمن، ومع ذلك فقد ظل أفلاطون على أمل فى إمكان استعادة المجتمع لطمأنينة النفس التى سعد بها من قبل، على أن تكون هذه الاستعادة عن طريق دراسة الانسان لنفسه، وأخذه إياها بالنظام الصارم(٥).

وهنا يكمن الجانب المعرفي بوصفه عاملاً من العوامل التى ألحت على أفلاطون بضرورة وجود الدولة المثالية. وهو استعادة الإنسان لذاته أو معرفته لذاته، لأن الفضيلة هى المعرفة، ذلك المبدأ السقراطي الذى سعى أفلاطون من خلاله إلى إثبات حقيقة المثال وإمكانية تحققه دون أن يكون حلما(٦).

إن مقولة الفضيلة هى المعرفة تفيد أن هناك خيرا موضوعيا يمكن معرفته، وأن الوصول إلى هذه المعرفة ممكن فعلا بالفحص العقلي أو المنطقي أكثر مما هو ممكن بالبداهة ، ولا تعد الإرادة الفردية فى هذا الشأن إلا أمرا ثانويا ، فما يريده الناس مرهون بمقدار ما يرونه فيه من خير، ولكن ليس الخير خيرا لمجرد أن الناس يريدونه وينتج من ذلك أن الرجل الذى تتوافر له المعرفة يستحق أن تتوافر له سلطة نافذة(٧).

ومن هنا كان إصرار أفلاطون على الحاكم الفيلسوف لدولته المثالية، وهو أكثر الناس معرفة وسياسة.

على أية حال. فقد مثل الهوى السياسي والفوضى والاضطرابات الداخلية فى آثينا عاملا أساسيا فى تصور أفلاطون للدولة المثالية ، بالإضافة إلى استعادة الإنسان لقواه المعرفية والعقلية لكي يصل إلى الكمال الذى يتحقق فى الدولة المثالية.وأكد أفلاطون أن الكون بكافة شئونه محكوم بالرعاية الإلهية والقدر المحتوم، وفى ذات الوقت كان يؤمن بقدرة الإنسان على أن يزيد من فاعليته لتطوير حياته المدنية والوصول بها إلى أكمل صورة ممكنة تعود بالإنسان إلى محاكاة ذلك العصر الذهبي الأول الذى كان البشر فيه آلهة أو شبه آلهة. وما الجهد الذى بذله فى تصور معالم دولته المثالية إلا أبرز دليل على إيمانه الشديد بأن الإنسان يمكنه إذا استنهض قواه التأملية العاقلة وتصرف وفقاً لها أن يصل إلى الكمال وأن يحقق المثال على أرض الواقع[٨].

ويضاف للعوامل السياسية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية العامل التاريخي ، ذلك العامل الذى يتمثل فى إيمان أفلاطون بفكرة العِلية والتطور والتغير البشري، فقد كان تصوره للدولة المثالية علة لتطور دولة المدينة الآثينية وتطور الإنسان بصفة عامة نحو الكمال.

ولم يكن أفلاطون كما سبق فى عرضى أكثر حظا من شيشرون الذى عاصر الاضطراب السياسي والإقتصادى والإجتماعي بل انهيار الإمبراطورية الرومانية ككل ، الأمر الذى جعل شيشرون يهتم بدعوته إلى الجمهورية الرومانية وتحقق حُلمه ومُثله العليا.

فقد بلغت الأخطار والمشكلات التى ألمت بالدولة الرومانية فى الداخل والخارج مبلغا خطيراً تسبب فى تضاؤل سلطان الدولة ، وكانت من أهم هذه المشاكل،

المشكلة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية، فتدهورت الإمبراطورية الرومانية نتيجة لسلبيات مواد الدستور التى أصبحت لا تتلاءم مع حاجات دولة كبيرة، وضيق أفق هيئة السناتو التى عارضت كل تغيير حرصا منها على مصالحها الشخصية، وابتزاز طبقة الفرسان للأهالى، وانقسام المواطنين إلى حزبين سياسيين يناوئ إحداهما الآخر. وهما الحزب الديمقراطى والحزب الأرستقراطى وطبقة الفرسان، مما أدى إلى تصدع المجتمع الرومانى، وحلت الأحزاب محل الدولة وانتشرت الخصومة وتفشى الفساد(٩).

هذا بالإضافة إلى إعجاب وتأثر شيشرون بفلاسفة اليونان، فقد كان يكن احتراماً فائقا لأفلاطون حتى أنه كان يقول عنه "ذلك هو إلهنا" وكتب شيشرون الجمهورية والقوانين وهما عملان يدينان بالكثير لأفلاطون شكلا ومضمونا، وإذا دخلنا فى تفاصيل ما ورد فيهما فسنجد أنهما يدينان لعصر ما بعد أفلاطون وأرسطو فى الفلسفة ولا سيما ديكايارخوس المسينى الذى وضع الحياة النشطة (العملية) فوق الحياة المتأملة (النظرية) ،أي دخول معترك الحياة السياسية أفضل من تأملها عن بعد (١٠).

وكذلك تأثر شيشرون بفلاسفة الرواق وجمهورية زينون الرواقى وتأكيده فكرة المواطنة العالمية وحقوق الإنسان واحترام القوانين، وأننا جميعا نعيش فى وطن واحد وحياة واحدة لإله واحد، وفكرة التطور التاريخى الدورى للدساتير. ولعل الدافع الأقوى لتصور شيشرون للدولة المثالية هو تمجيد الفضائل الرومانية التقليدية المتصلة بالخدمة العامة، وتنوير القائمين بها وتوسيع آفاقهم بصبغ تفكيرهم بصبغة الفلسفة اليونانية. فلم يكن هدفه السياسي إذن شيئا أكثر من العودة بعقارب الساعة إلى الوراء والرجوع بالدستور الجمهورى إلى النمط الذى كان عليه قبل الثورة التربيونية التى أدخلها تيبريوس جراكوس(١١).

ومن المعروف أن الثورة التربيونية التى قام بها الأخوان تيبريوس وجايوس جركوس كانت عاملا حاسما من العوامل التى أدت إلى انهيار الدولة الرومانية، على

الرغم من كون بدايتها حركة إصلاح وتحسين الأحوال بالنسبة للطبقة العامة، حيث رأى تيبريوس أن السبب الحقيقي لفساد الحياة السياسية هو الحالة الاقتصادية وبقاء أعداد كبيرة من العامة معدمين ومعطلين عن العمل، فظهر الصراع وانشقت الدولة الرومانية بين تيبريوس والجمعية القبلية التى تشرع لصالح طبقتها الشعبية والسناتو الذى يشرع لصالح الأشراف، ولما أصر تيبريوس على موقفه بتحديد مساحة الأراضى التى فى حوزة الأثرياء وأيده العامة، لم يجد السناتو بدا من استخدام العنف وقتل تيبريوس، وكانت هذه هى أول حادثة عنف فى الحياة السياسية الرومانية(١٢). ومن هذه الحادثة أي مقتل تيبريوس تعلم شيشرون أن يتخذ جانب السناتو فى محاولته لإصلاح الدولة الرومانية على الرغم من كونه من طبقة الفرسان، وهو ما جعله يتولى منصب القنصلية عام ٦٣ ق.م واعترض على زعماء الشعب ممثلى الطبقة العامة، لأنه رفض الديمقراطية كحكم للدهماء، وحاول شيشرون أن يدخل على الدستور الرومانى تعديلا جديدا يحقق مثله الأعلى وهو التوفيق بين الطبقات واجماع روما(١٣).

ثانيا : مفهوم الدولة بين أفلاطون وشيشرون.

ذهب أفلاطون إلى أن الأساس الحقيقى للدولة هو الحاجة(١٤) أى حاجة الإنسان إلى غيره لإشباع حاجاته من مأكل ومسكن وملبس، فالدولة تنشأ فى رأيه من عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها، ولما كانت حاجات الفرد عديدة وهو لا يستطيع القيام بها وحده فهو إذن فى حاجة إلى مساعدة الآخرين، وكذلك فإن الآخرين فى حاجة إلى مساعدته، وتعد الضرورة الطبيعية للاجتماع البشرى كأصل لنشأة المجتمعات السياسية أو كأصل للدولة(١٥). وتعد الغاية الأصلية للدولة غاية اقتصادية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، وسرعان ما تحول الاهتمام بالدولة إلى مشكلة التربية، فالدولة لم توجد لتلبية الحاجات الاقتصادية للناس

فحسب، لأن الإنسان ليس إنسانا إقتصاديا فقط، وإنما وجدت الدولة لتحقيق سعادة الناس، وتنميتهم فى حياة خيرة صالحة وفقا لمبادئ الدولة [١٦].

والسؤال الآن: هل اتفق أفلاطون على مفهوم واحد للدولة فى محاورتي الجمهورية والقوانين؟

بالطبع لا. لأن أفلاطون فى محاورة القوانين بين الخطوات الطبيعية لنمو الدولة وتطورها، وذلك بعد انهيار حلمه فى الجمهورية، وكانت دولته فى الجمهورية من إنتاج النفس البشرية، وليست منتجا اقتصاديا أو حربيا، بمعنى أن أفلاطون لم يرد أن تكون دولته المثالية دولة اقتصادية تعتمد على التجارة، الأمر الذى رفضه أيضا فى محاورة القوانين عندما قرر إبعاد المدينة عن البحر بعشرة أميال حتى لا تكون الدولة تجارية فتفسد أخلاق الناس بالتحايل والتسول، وكذلك ليست دولته حربية من الدرجة الأولى كالنموذج الإسبرطى الذى أعجب به أفلاطون. ولكنه ربط بين إقامة الدولة وأركانها وتحليله للنفس الإنسانية من أجل خير هذه النفس، معتقدا أن كل الظاهرات الاجتماعية والسياسية هى من آثار هذه النفس، وإذا كان بالنفس عنصر شهواني وغضبي وعقلي، فإن العقل يؤدى وظيفتين؛ فيه يتعلم الناس المعرفة، ومتى تعلموا أصبحوا على استعداد للمحبة، وهو عنصر له بالضرورة أعظم الأهمية فى الدولة. فالعقل عند أفلاطون هو الدولة المثالية[١٧].

وعندما كتب أفلاطون الجمهورية اعتمد على المنهج العلمى، فكانت نظريته صورة لدولة مثالية، ولم يقتصر على وصف دولة قائمة بالفعل،ومن المقطوع به أن أفلاطون فى الجمهورية صور الدولة المثالية لا على أنها قصة يهفو إليها الخيال، بل لأنه أراد بهذا التصوير أن يكون بداية حملة علمية على مثال الخير، فكان على السياسى أن يعرف ما الخير، وأن يتبين بالتالى ما يلزم لخلق دولة صالحة، فيعرف تبعا لذلك ما يتطلبه إيجاد تلك الدولة الصالحة، كما يجب عليه أن يعرف ماهية

الدولة لا فى أشكالها العارضة، بل كما هى فى صميمها أو جوهرها، فدولة أفلاطون يجب أن تكون الدولة بالذات، أى الدولة المثالية أو النموذجية لجميع الدول(١٨).

وتكمن العقيدة الأساسية فى السياسة عند أفلاطون فى سيادة الدولة سيادة مطلقة، فالدولة وحدها يمكن أن تكون كاملة وأن تكفى نفسها، ولا يكون الأفراد إلا ناقصين، إنهم نسخ ناقصة للدولة، والدولة وحدها يمكن أن تبقى ثابتة غير متغيرة، أما الأفراد فمصيرهم إلى الزوال فى تعاقب سريع، ومن هنا وجب خضوع الفرد للدولة، وأن يضحى عند الضرورة فى سبيلها(١٩).

إن هدف محاورة الجمهورية لأفلاطون هو تأسيس السياسة على نظرية المثل بتصوير مثال الدولة، ولما كان على الدولة أن تتأسس على العقل فان قوانينها يجب أن تكون عقلية، والقوانين العقلية لا تتم إلا بالناس العقلانيين، أى الفلاسفة! يجب على الحكام أن يكونوا فلاسفة(٢٠).

وعند أفلاطون يعد حكام الدولة المثالية هم الدولة ذاتها، وذلك لأنهم يعملون على وحدتها وتحقيق العدل بين أفرادها، وقوام الدولة فى الجمع بين السياسة والفلسفة فى رجل واحد.لقوله:" ما لم يصبح الفلاسفة ملوكاً فى بلادهم ، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكاً وحكاماً فلاسفة جادين متعمقين، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة فى فرد واحد، ما لم يحدث ذلك كله، فلن تهدأ حدة الشرور التى تصيب الدولة، بل ولا تلك التى تصيب الجنس البشري بأكمله، وما لم يتحقق ذلك فلن يتسنى لهذه الدولة التى رسمنا خطوطها العامة أن تولد وأن يكتمل نموها(٢١).

وبالنسبة لشيشرون فقد اختلف مفهوم الدولة عنده من وجهة نظرى عن دولة أفلاطون، على الرغم من مدحه وتقديسه لأفلاطون وتسليمه معه على أن الدولة تنشأ من الحاجة، إلا أن شيشرون قد ذكر فى جمهوريته أن الدولة هى مجموعة من الناس

تجمعت بطريقة ما وتجاوبت مع بعضها البعض لتعيش فى انسجام مع احترامهم للعدالة، والمشاركة فى الأمور العامة، فالدولة ملك للشعب(٢٢).

ويوضح شيشرون فكرة العقد الاجتماعي كأصل لتكوين الدولة، وقوامه المشاركة والعدالة لقوله:" الشعب ليس مجموعة من البشر تجمعت بطريقة ما وفى مكان ما لكنه جمع غفير اجتمع على احترام العدالة والمشاركة فى المنفعة العامة(٢٣)"

والدولة لم تكن ملكاً للشعب عند أفلاطون، ولكن الشعب هو ملك لها،لأن سيادة الدولة سيادة مطلقة عنده،ولكن الدولة عند شيشرون هى جماعة معنوية، أى مجموعة من الأشخاص يمتلكون الدولة وقانونها مشاع بينهم. ولهذا السبب يعرف شيشرون الدولة فى عبارة سامية بقوله :" إنها مصلحة الناس المشتركة(٢٤)"

وتشبه دولة شيشرون المؤسسة المساهمة، العضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها، وهي تقوم لتزويد أعضائها بثمرات المساعدة المتبادلة والحكم العادل، ويترتب على ذلك نتائج ثلاث:

ا- بما أن الدولة وقانونها ملك للناس مجتمعين فإن سلطتها إنما تنبثق من قوة أفرادها مجتمعين، والناس فيها بمثابة منظمة تحكم نفسها بنفسها ، وتملك بالضرورة القوة اللازمة لتحتفظ بكيانها واستمرارها فى البقاء

ب-إن استخدام القوة سياسيا ذلك الاستخدام السليم والقانوني هو فى حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين، والموظف العام الذى يمارس استخدامها إنما يعتمد فى ذلك على ما لديه من السلطة بحكم وظيفته، وسنده فى ذلك القانون باعتباره هو نفسه صانع هذا القانون.

وكما يقول شيشرون فى محاورة القوانين:" فكما يحكم القانون الموظفين، يحكم الموظفون الناس. ويمكن أن نقول بحق إن الموظف ليس إلا قانونا ناطقا، وإن القانون ليس إلا موظفا صامتا."

جـ- إن الدولة نفسها ، بما فى ذلك قانونها تخضع دائما لقانون الله، أو القانون الأخلاقي، أو القانون الطبيعي.ذلك القانون الأعلى للحق الذى يعلو على التصرفات البشرية والمنظمات الدنيوية.واستعمال القوة ليس إلا أمرا عارضا فى طبيعة الدولة، إذ لا يمكن تسويغه إلا بشدة الحاجة إليه لتفيد مبادئ العدالة والحق(٢٥).

ويظهر جليا تمسك شيشرون فى دولته المثالية بالمبدأ الرواقي الذى ينص على ضرورة العمل بالسياسة، وأن جميع المواطنين شركاء فى الدولة دون استثناء أفلاطوني أو انسحاب وعزلة أبيقورية. ويقول شيشرون:" لقد تعهدت بأن يدور النقاش فى تلك المحاورات (الجمهورية والقوانين) عن الدولة، وحتى لا تكون المناقشة بغير طائل، كان عليَ أن استبعد بداية التردد فى الاشتراك فى العمل العام(٢٦)."

ويرى شيشرون أن أسمى ممارسة للفضيلة تتم من خلال مشاركتنا فى حكومة الدولة، فهو يحض على الاشتراك فى السياسة ومعاداته للمبدأ الأبيقوري الذى ينادى باعتزال المشاركة فى الحياة العامة والانصراف عن السياسة(٢٧). حيث كانت الأبيقورية منتشرة بين الشعبيين فى روما، وكانت الرواقية منتشرة بين الحكام والمثقفين والمحامين، ومع تأثر شيشرون بالفلسفة الرواقية وتمثيله لها جاءت محاورة الجمهورية لربط المجتمع العالمى للبشرية داخل حدود الفكر السياسى الرومانى(٢٨)، وكذلك تمسكه بأن شخصيات الحوار شخصيات رواقية وهما سكيبيو وصديقه لإيليوس، وهما من أصدقاء وتلاميذ الفيلسوف الرواقى بانتيوس الذى كان له اهتمام سياسي ومؤكد فى نظرياته على أن أفضل الدساتير وأنظمة الحكم هو مزيج من الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، كما أكد المؤرخ بوليبيوس أن هذا النموذج تحقق أكثر ما تحقق فى دستور ليكورجوس وعند الرومان(٢٩). وقد قام بانتيوس بتعديل النظام الفلسفي الرواقي بحيث كان دليلا للرومان ذوى الاتجاه العملي فى حياتهم، ومن الجلي

أن كلا من سكيبيو وشقيق زوجته المصلح الإجتماعي تيبريوس جراكوس كانا من المتأثرين بالأفكار الرواقية[٣٠].

وفى محاورة القوانين التى رويت بأكملها على لسان شيشرون نفسه ونثرت فيها تعليقات لكونيتوس وأتيكوس، تقوم أفكارها الأساسية على آراء الرواقيين عن القانون، فقد لقي القانون تبجيلا لأنه يجد فى العقل سندا، والعقل فى النهاية قدسي، وهو ما يتفق مع المبدأ الرواقي القائل بأن العاقل فى المدينة المثالية يضع القوانين متفقة مع العقل الإلهي، وعلى ذلك اعتبر شيشرون أن القانون هبة الرعاية الإلهية[٣١].

ثالثا :الحاكم وصفاته بين أفلاطون وشيشرون .

اعتمدت الدولة المثالية عند أفلاطون على العقل، ذلك العقل الذى صورها ونظمها ووحدها وميز بين طبقاتها، الأمر الذى يحتم أن يكون حاكمها الفعلي هو العقل، العقل الذى يكسب حاكمها القدرة على الفهم والحب والإعتدال، فالحاكم يجب أن يكون فيلسوفاً، والطبيعة الفلسفية وقف على فئة قليلة نادرة من النفوس، لأن الشعب بأسره لا يمكن أن يكون شعباً من الفلاسفة، ولهذا يكون الاختبار النهائى للحاكم اختباراً ذهنياً لقدرته الفلسفية، فيجب أن يكون الحاكم ذا معرفة بفكرة العدالة أو روحها وبفكرة الجمال والاعتدال حتى يستطيع أن يشكل على نمطها شخصيات الشعب الذى يحكمه[٣٢].

ويصور أفلاطون الخطة التى يرسمها الحاكم الفيلسوف بقوله:" سينظر إلى الدولة وإلى طباع الناس على أنها قماش معد لرسم الصورة، فيبدأ بتنظيفها وهو أمر ليس باليسير ، على أية حال، أنه على خلاف غيره من المشرعين، لن يقبل أن يأخذ على عاتقه تدبير شئون فرد أو دولة أو سن أية قوانين، إلا إذا وجد السطح نظيفا أو نظفه هو بنفسه[٣٣]."

ومن الجائز فى دولة أفلاطون أن يكون الحاكم فردا واحدا فيصير الحكم ملكيا، أو يتناوبه مجموعة بعد أخرى فيصير الحكم أرستقراطيا، وتكمن الغاية من الحكومة المثلى سواء أكانت ملكية أو أرستقراطية فى الحفاظ على وحدة الدولة وتحقيق العدالة(٣٤).

لم يفرق أفلاطون بين الملكية والأرستقراطية فى حكم الدولة المثالية واعتبرهما نوعا واحدا لقوله:"فهذان إذن ليسا إلا نوعا واحدا، إذ إن وجود عدة رؤساء أو وجود رئيس واحد لا يغير من قوانين الدولة الأساسية شيئا، وذلك إذا كان هؤلاء القادة قد تلقوا التربية والتهذيب(٣٥)."

واهتم أفلاطون بتربية الحكام فيزيقيا بفرضه عليهم التمرينات الرياضية ونظام تغذيتهم حتى لا تعتل أجسامهم، ويلى ذلك الموسيقى والفنون الجميلة حتى يصيروا أهلا لتلقى العلوم العقلية، وتبدأ التربية العقلية بتعليمهم العلوم الرياضية والفلسفية، ولن يسمح بدراسة الفلسفة لكل من أتم دراسة الرياضيات بل لمن استفاد من هذه الدراسة فأمكنه أن يربط بين هذه العلوم الرياضية بعضها ببعض ويصل منها إلى نظرة شاملة تجعله يدرك الغاية القصوى وراءها جميعا(٣٦).

الحاكم الفيلسوف نتاج الطبيعة البشرية فى الموهبة، ويكتسب المهارة من التربية الفيزيقية والعقلية على النهج الأفلاطون

أما شيشرون فقد امتدح الشكل القديم للحكم وهو الملكية منذ أسس رومولوس الدولة الرومانية، فلم يكن الملوك القدامى سادة أو لوردات، ولكنهم أولياء أمور الأرض، وليسوا بلا عقلانية تؤيد وجودهم، لقد اعتقدوا أن الحياة شرف ومجد، وأن المجد قد منح من خلال عدالة ملكهم، وورث الأحفاد النية الحسنة من أجدادهم الملوك فى الحكم، وكانوا يمتلكون الصورة الحقيقية للملوكية والتزموا بها، ولكنه من خلال ظلم رجل واحد، فقد أسقط الشكل الكامل لتلك الحكومة(٣٧). ويقول شيشرون:" إن لقب

الملك كلقب الأب، يعتنى بمواطنيه كما لو كانوا من أبنائه، ويكون أكثر رغبة فى الحفاظ عليهم[٣٨]."

وهنا يفضل شيشرون الملكية كنموذج للحكم المثالي، ويفصح عن نيته لاستخدام الحالة الأولى للدولة الرومانية كنمط لدولته المثالية.

ويؤكد ذلك بقوله:"إن الملكية هى أفضل الأشكال الثلاثة الأساسية للدستور المختلط، ويجب أن يكون الهدف النهائي والعنصر الملكي فى قوة البعض الرسمية، ويجب أن تمنح الملكية إلى المواطنين البارزين، وبعض الأمور يجب أن تترك إلى الحكم ورغبات الجماهير[٣٩]." ومع إقرار شيشرون بالدستور المختلط إلا أنه لم يهمل الملكية ولكنها ظلت من وجهة نظرة سمة للبارزين.

والحاكم المثالي يجب أن يضع نصب عينيه تلك التغيرات التى حدثت فى الملكية القديمة وأدت إلى فسادها ، عندما يكون الملك ظالما ويصبح مستبدا، فتكون الملكية هى أسوأ أنواع الحكومات،إذ يسقطه أفضل الرجال،ويملك هذا الرجل القيادة ويعمل على رفاهية الناس، لكن إذا قتله الناس بأنفسهم أو طردوا المستبد، فيحكمون بالأحرى باعتدال طالما كانوا حكماء ومتعقلين، ويعملون على بقاء دولتهم[٤٠].

ولكن لم يثر الناس أبدا ضد الملك العادل ويحرمونه مملكته، أو كما يحدث كثيرا ويتذوق الأرستقراطيون الدم ويخضعون لنزواتهم الخاصة، وهذا الشكل وصف بشكل رائع من قبل أفلاطون. ومن الصعب إنتاج وصفه فى اللغة اللاتينية[٤١].

لقد أوضح شيشرون الصفات التى يجب أن يتحلى بها الملك مثل العدل والفضيلة والحكمة وضبط النفس على اعتبار أن الحكم الموضوع فى يد رجل واحد يعد أفضل من حكم الكثرة لكى يتحكم الفرد فى كل أمور الدولة وفى مصائر الشعوب[٤٢].

وبعد مناقشة الدولة المثالية فى محاورة الجمهورية، تلك الدولة التى لا ترجع إلى نموذج فكري بعينه لكنها حقيقة واقعية فى حياة الرومان الأولى، عرض شيشرون

لصورة الحاكم المثالى فى حوار بين سكيبيو ولإيليوس لكى يوضح لنا تحالف القوة والعدل والعقل فى رجل واحد هو الحاكم .

نص الحوار:

سكيبيو: ينبغى أن يكون الحاكم ذا إحساس جيد، ذلك الرجل الذى ركب على وحش ضخم وبشع، ويوجه هذا الحيوان فى كل اتجاه، ويرضخ بالكلمة أو اللمس اللطيف.

لإيليوس :أتذكر رؤية هذا الرجل عندما كنت ضابطا تحت قيادتك.

سكيبيو:حسناً. ذلك الهندى أو القرطاجي يحكم كحيوان وحيد، والذى يكون لطيفا. ولكن تلك القوة تخفى فى الرجال عقولاً وأشكالاً.

سكيبيو: ذلك الذى يتغذى على الدم بكل وحشية.

- ذلك الطماع الشهواني الذى يتلذذ فى السرور الحسي.

- وفى المركز الرابع. قلق. عرضة للحزن. يحزن أبدا ويعذب نفسه، بأنه قد أصيب بالألم والمعاناة، أو بالخوف والجبن.

- كقائد عجلة حربية غير مدرب، سحب من عربته فمزق.

إيليوس: حسنا ، وينبغى أن يتقن واجباته ووظيفته.

سكيبيو: بالطبع يجب أن يتقن واجبه ، وأن يفحص نفسه ويراجعها بشكل مستمر، ويحث الأخرين على تقليده ، وينسخ إذا جاز التعبير فى مواطنيه بسبب براعته العليا، مثل الموسيقى التى هى انسجام بين القيثارة والمزامير وأصوات المغنين، الحاكم انسجام من طبقات متباينة.

سكيبيو: الحاكم المثالى نتاج انسجام مثالى ، بخلاف النغمات المتباينة هو عادل وعاقل، ومثل هذا الانسجام لا يمكن أن يجلب بدون مساعدة العدالة. العدالة الأكثر صرامة(٤٣).

ولم يقصد شيشرون هنا النموذج الهندى أو القرطاجى ومحاكاته فى جمهوريته، ولكنه أراد أن يعرض لضرورة وجود القوة فى شخص الحاكم،وأشار إلى أن تلك القوة تلين وترضخ بالكلمة، أى ارتباط القوة بالعقل. ويفخر شيشرون بالدولة الرومانية فى قوله:" إن روما أنجبت العديد من الرجال الحكماء الذين استحقوا المدح والثناء، وأن جمهوريتنا وجدت فى الماضى ومستقرة بما فيه الكفاية، وذلك لأنها جمعت بين القوة والثقافة، وتعدد العباقرة العظماء(٤٤)."

إن فن الحكم عند شيشرون يعد أكثر نبلاً وقدسية كما كان فى ماضى الرومان، والحكم لا يكتسب بالعلم والمعرفة فقط، ولكن يجب أن تكتسب الخبرة السياسية والشؤون العامة لدى الحاكم (٤٥). وهنا لم يخرج شيشرون عن ما قاله أفلاطون من ضرورة ارتباط الخبرة السياسية والفلسفة فى شخص الحاكم(٤٦).

وتعد حياة الحاكم عند شيشرون كما قال فى جمهوريته استحقاقاً أكثر منها مدحا، وشرفه أكثر منها شهرة، لأنها حياة هادئة كرست لدراسة الفنون الأكثر نبلا(٤٧).

على أية حال. لم يرض شيشرون عن حكم الملكية بمفردها أو الأرستقراطية بمفردها، وكذلك الديمقراطية،لأن لكل منهم مساوئه وأخطاءه فى حالة انفراده بالحكم، إلا أنه كان يرغب فى الحكم الملكي كما كانت روما تحت حكمه فى الماضى(٤٨). ولكنه قرر الجمع بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية فى دستور واحد، لكى يتفادى فساد كل منهم.

ويتمثل فساد الملكية فى تحول الملك إلى طاغية ومستبد، والملكية تهدر الحريات التى يتعطش لها أفراد الشعب لقوله:" عندما أصبحت الحناجر النهمة للناس جافة بالعطش للحرية،وصرف الملك والوزراء الشريرين فى عطشهم للحرية،ولم يحكم بالعدل بينهم وعندئذ يدعوهم (الطغاة المستبدون). وتظهر الفوضى بعد أن يثور عليه، وتمتد تلك الفوضوية إلى الحيوانات الأليفة، وحتى أن يخف الأب من ابنه(٤٩)."

وتفسد الأرستقراطية من فرط استخدامها للقوة والبطش وقمع للحريات، وتنزلق بسهولة إلى طغيان أوليجاركي، أما الديمقراطية التى تبدو أفضل ما يفضى إلى الحرية، ولكنها تفسد من فرط الحرية، تلك الحرية التى تتحول إلى فرط فى العبودية، وتصبح حكما للغوغاء(٥٠).

فالملكية تتحول إلى طغيان، والأرستقراطية إلى أوليجاركية، والديمقراطية إلى غوغاء.

والسياسى الفاضل أو الحاكم المثالي عند شيشرون هو أفضل الخيرين ويمكن أن يكون حاكما مطلقا ومستبداً فى وقت الشدائد، ولكنه دائما وأبدا وفي أحلك الظروف يحترم الدستور، ويسميه شيشرون المصلح لا الزعيم أو المواطن الأول. وحارس الدولة عند شيشرون لا يرجو من الدنيا جزاء أو ثوابا، ولا مجدا أو شهرة، ذلك أن ثوابه الحقيقي هو الخلود الأبدي فى الأخرة (٥١).

رابعا: العدالة بين أفلاطون وشيشرون.

لم يختلف مفهوم العدالة بين اليونان والرومان أو بين أفلاطون وشيشرون لأنها عندهما تعنى المساواة وكذلك هي ضرورة لكمال الدولة . ولكنها عند شيشرون لم تكن فضيلة للفرد والدولة كما كانت عند أفلاطون. ولكنها اقتصرت على الدولة فقط فى علاقاتها مع أفردها.

ويأخذ أفلاطون بنظرية فى العدالة تعتمد على فكرة التخصص فى السياسة بحسب المواهب التى خصت الطبيعة بها طبقات الشعب، وبحسب ما وهبتهم الطبيعة من ميزات يقسم الأمة إلى طبقتين، طبقة الشعب المنتج، وطبقة الحراس فتتوفر فيهم فضائل الشجاعة والحكمة، أما الشعب ففضيلة أفراده الاعتدال، وهو يعنى عنده عدم التطرف والتزام المرء لحدوده، وكذلك تتحقق العدالة فى الدولة عندما تعكف كل فئة

على عملها الذى هيئتها الطبيعة له ولا تحاول أن تتدخل فى أعمال الطبقات الأخرى(٥٢).

ويقول أفلاطون:" إننا حين كنا نضع أسس دولتنا، فقد أكدنا واجباً عاما ،وهذا الواجب أو شكل معين من أشكاله هو العدالة بعينها، فنحن قد قررنا وأكدنا مراراً أن على كل فرد أن يؤدى وظيفة واحدة فى المجتمع، هى تلك التى وهبته الطبيعة خير قدرة على أدائها، إن من العدل أن ينصرف المرء إلى شئونه، دون أن يتدخل فى شئون غيره(٥٣)." العدالة عند أفلاطون هى فضيلة للفرد والدولة.

وعند شيشرون تقتصر العدالة على الدولة والحاكم لقوله:"إن أى حكومة فقط تكون حكومة جيدة،بينما بدون عدالة فأى شكل من الحكومة سيكون سيئا بالضرورة، وفى الحقيقة لاشيء يستحق أن يدعى جمهورية بدون عدالة(٥٤)."

فالناس من وجهة نظر شيشرون ليسوا سواء فى المعرفة والعلم وأنه لا يطلب من الدولة أن تسوى بين الناس فى الملكية، ومع ذلك فهى مطالبة بالتسوية بينهم فى الملكات والملكيات العقلية، وفى مقومات شخصياتهم النفسية، وفى اتجاهاتهم العامة المتصلة بمعتقداتهم فيما ينبغى أن تكون عليه القيم الشريفة، وفى ذلك كله يستوى جميع الناس. بل إن شيشرون يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن الأمر الذى يحول بين الناس وبين التساوى بغيرهم ليس إلا مزيجا من الخطأ وسوء العادات وزيف الآراء، وأن للناس جميعا أياً كان جنسهم نفس القدرة على اكتساب الخبرات التى يكتسبها غيرهم، وأنهم جميعا متساوون فى القدرة على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ(٥٥).

لا شك أن جمهورية شيشرون كتبت لتطبيق المبادئ الأخلاقية فى السياسة، تلك الأخلاق الرواقية التى أكد شيشرون من خلالها أن الحكم واجب

اجتماعي، وأن العدل هو أساس الاعتراف المشترك بالحقوق والواجبات، وقد أقام فيلوس فى جمهورية شيشرون كما وجد ثراسوماخوس فى جمهورية أفلاطون محاميا للشيطان ليقول فى معرض جدله إن كل حكومة تنطوى على الظلم، وأن العدالة والظلم لهما نفس الأهمية، لكى يشير إلى عدل الرومان فى حكمهم للشعوب الأخرى وفيما عقدوا من معاهدات معهم، ويجيب لإيليوس فى رده مبينا أن للعدالة طبيعة خالدة(٥٦).

ويقول لإيليوس:"لكن قانونا واحدا أبديا وثابتا سوف يستمر بين كل الأمم وفى كل زمان ، وسيكون هناك سيد واحد وحاكم للجميع هو الإله(٥٧)." وهنا يظهر تأثر شيشرون بجمهورية زينون الرواقى الذى أكد على فكرة المواطنة العالمية عندما يقول زينون:" إن المطلوب من نظام الحكم هو السعي إلى تجاوز التشتت إلى أمصار وشعوب وأمم تفرق بينها القوانين والحقوق والسنن، كما ننظر جميعا بعضنا إلى بعض على أننا ننتمي إلى نفس الوطن ونعيش حياة واحدة فى عالم واحد، كما لو كنا قطيعا يرعى تحت مراقبة راع واحد فى مراعى مشتركة(٥٨)."

ويرجع سبب كتابته لمحاورة القوانين، لكي يحدد القوانين التى سيتم اتباعها فى جمهوريته المثالية،وذهب شيشرون إلى أن العثور على مصدر العدالة والقانون يتطلب طبيعة ما أعطي للبشر ، وأن العدالة تعطينا القانون ويصبح ذات سيادة.

خامسا: القانون والدولة بين أفلاطون وشيشرون.

اختلف موقف كل من أفلاطون وشيشرون بالنسبة للقانون والدولة المثالية، فنجد أن أفلاطون رفض وجود القانون فى دولته المثالية ، وذلك لأنه لا شيء يكتبه البشر يعلو على المعرفة،وأن الدولة المثالية من وجهة نظره تعلو على البشر لأنها لاتوجد إلا فى السماء،ويطالع الحاكم الفيلسوف الخير فى ذاته، ذلك الخير الذى لا يخضع للبشر،

وعلى العكس يتشبهون هم به، ثم جاءت مدينته الثانية والتى تلى الدولة المثالية فى الأفضلية معتمدة على القانون . أما شيشرون فكانت محاورته عن القوانين تكملة وتوضيحا للقانون الذى يجب اتباعه فى دولته المثالية والتى عرض لها فى محاورة الجمهورية.

وتتمثل حجج رفض أفلاطون للقانون فى دولته المثالية فى قوله:" لست أرى ما يدعونا إلى أن نضع للأمناء من الناس قواعد يسلكون تبعا لها، إذ إن فى وسع هؤلاء أن يهتدوا من تلقاء أنفسهم إلى معظمها(٥٩)."

وكذلك:" عندما يعكفون على وضع قوانينهم التافهة وإدخال التعديلات عليها، متخيلين أنهم يضعون بذلك حدا لذلك الفساد المستشرى فى معاملاتهم وفى بقية شئونهم، وغافلين عن أنهم إنما يقطعون رؤوس ثعبان الهدرا (٦٠)."

إن إغفال أفلاطون للقانون فى دولته المثالية لا يمكن تأويله إلا على أنه إخفاق منه فى الكشف عن جانب معنوي غريب من جوانب الجماعة نفسها التى أراد أن يبلغ بها حد الكمال، وفى الوقت نفسه يتضح أن أفلاطون ما كان يستطيع أن يدخل القانون كعنصر جوهري من عناصر دولته بغير أن يعيد بناء هيكل فلسفته كلها، تلك الفلسفة التى لم تكن الدولة المثالية إلا جزءا من أجزائها، فلم يكن إغفال القانون نزوة عابرة، بل كان نتيجة منطقية لفلسفته نفسها، إذ لو كان للمعرفة العلمية دائما الامتياز على الآراء الشعبية كما افترض أفلاطون- لم يكن هناك محل لاحترام القانون، ذلك الاحترام الذى يجعل له السيادة فى الدولة، والقانون من جملة التقاليد، إذ ينشأ من العرف والعادة ولا يمكن للحكمة المتولدة عن التبصر العقلي النافذ فى الطبيعة أن تتنازل عن دعواها أمام دعوى القانون(٦١).

واستبدل أفلاطون القانون فى دولته المثالية بالتعليم حيث يقول:" إن الأثر الذى يتركه التعليم فى النفوس كفيل بأن يوجه كل نواحى حياة المرء وجهة واحدة،

مثلما يجتذب الشبيه شبيهه على الدوام، وهذا هو السبب الذى يحملنى على عدم المضي فى التشريع[٦٢]."

اعتقد أن أفلاطون هنا يعني بالتعليم " تذكر النفس لما كانت عليه فى السماء" واعتبره تعليما، أما لو كان التعليم بمعناه العام فهو يخضع حتما للقانون.

لم يختلف شيشرون كثيرا عما ذهب إليه أفلاطون بالنسبة للقانون الوضعي الذى كتبه البشر، فقد اعتمد شيشرون على القانون الطبيعي، ذلك القانون القدسي والسماوي الذى لم يفرق بين البشر، ويظهر شيشرون قوة ذلك القانون الطبيعي والفرق بينه والقانون الوضعي الذى له صفة العرضية فى الحوار الذى دار فى محاورة القوانين بين ماركوس وكونيتوس.

نص الحوار:

ماركوس: دعنا نفحص قبل اعتبار القوانين المعنية فى قوة وطبيعة القانون عموما، خشية أنه عندما نحيل كل شيء إليه نرتكب الأخطاء من حين لآخر من توظيف اللغة الخاطئة، وتكون نفوسنا جاهلة بالشروط التى يجب أن تستخدم فى تعريف القوانين.

كونيتوس: ضرورى جدا.

ماركوس: يظهر لى أن قرار الفلاسفة العقلاء، أن القانون ليس شيئاً يدبر من قبل رجل عبقري، ولا أسسه أحد من الناس، لكنه مبدأ أبدي يحكم الكون ككل، ولذا أطلقوا عليه القانون الأعلى والأصلى(عقل الإله) الذى يوجه أو يحرم كل شيئ طبقا لسبب ما ، وهذا القانون منحته الآلهة للجنس البشرى لكي يلوذ بالعدل، لأنه سبب كل شيء ، والعقل القادر على حثنا إلى الجيد والذي يبعدنا عن الشر.

كونيتوس: أتمنى أن تسعى لتوضيح قوة هذا القانون القدسي والسماوي، خشية أن سيل العادة يغمر فهمنا، ونعتمد على الطريقة الفظة للتعبير.

ماركوس: تعلمنا منذ طفولتنا يا كونيتوس أن الرجل الذى ينشد العدالة ويذهب بالقانون، له قوة كافية لإستدراجنا إلى الأعمال المستقيمة، ويبعدنا عن الشر، والإله هو الذى ينظر ويحكم السماء والأرض، ومن المستحيل أن يوجد العقل القدسي مجردا من السبب، والسبب قدسي بالضرورة لكي يوضح الفرق بين الخير والشر، حتى (كوكليس) الجريئ لم يؤدى هذه المأثر العظيمة والشجاعة الحقيقية إلا بالإتفاق مع قوانين الطبيعة، وفى عهد (تاركوين) ما كان هناك قانونا مكتوبا يتعلق بالزنا، وأن (سيكستوس تاركوينوس) لم ينتهك حرمة القانون الأبدي عندما اغتصب لوكريشيا ابنة (تريكيبيتوس) ورغم ذلك كان عنده السبب من طبيعة الأشياء التى تحث على الأعمال الجيدة، وينصح بالبعد عن الشريرة، والذى لم يكن مكتوبا للمرة الأولى، ولكن تجد منذ اللحظة الأولى فى هذا الوجود أن الالتزام الأخلاقي أبدي ومختلط من العقل القدسي، لذا فالقانون الحقيقي والأعلى ، والذى تكون أوامره ونواهيه موثوق بها على حد سواء، والذى يجعل السيادة للإله (جوبيتر) .

كونيتوس: بالتأكيد.

ماركوس: ولكن فيما يتعلق بالقوانين المدنية فقد وضعت لتلبية المتطلبات العرضية للناس، ولكنها لا تستحق أن تسمى قانونا،لأن القانون الذى يستحق هذا الأسم يجب أن يكون جيداً وجديراً بالاحترام أدبيا، وهذا واضح لأنهم يقولون أن القوانين جعلت أصلاً لأمن الناس ولحفظ الدول والسلام وسعادة المجتمع، وبأنهم الذين وضعوا هذه التشريعات واقنعوا الناس بها وبأنها تؤدى

إلى المبادئ الأخلاقية والسعادة العامة فيستسلم الناس لهم ويطيعونها، وينتج أن هذه التشريعات غير مبررة وخبيثة للناس ووضعت لمصالحهم الذاتية، وعليه يجب أن تلغى قوانين (تيتيوس) لأنها ظالمة.

ماركوس: ولكن أفلاطون وهو أعقل الرجال، وأول من أعد أطروحة عن الجمهورية، وبعد ذلك يفضل الملك الفيلسوف على القوانين، وذلك حتى لا يرغم كل شيئ بالتهديدات والعنف، حتى ثيوفراستوس مؤلف محترم فى رأيى،لأنه أكد على أن المناسك القدسية تؤدى للطمأنينة والسلام والهدوء، وأن الآلهة هى قضاة أعمالنا(٦٣).

يوضح شيشرون فى النص السابق مبدأ القانون الطبيعي عند الرواقيين، ذلك القانون الذى يصدر من العناية الإلهية لتدبير وتسير الكون،ورفض ما لاعلة له أي العفوي والتلقائي كما قال كريسيبوس.وكذلك قول زينون الرواقي:" إن القانون الطبيعي قانون إلهي ، وأنه يظل قائما بتحكمه فى الأضداد واحتوائه عليها(٦٤)."

والقانون الطبيعي قانون عام ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر، تلك الطبيعة التى تجعل الجنس البشري أدنى ما يكون إلى الله ، وفى هذه النظرة تكمن فكرة دستور دولة العالم، أى دستور واحد فى كل مكان لا يتغير ولا يتبدل فى إلزام جميع الناس وجميع الأمم بأحكامه، وأيما تشريع صدر مخالفا لأحكام هذا الدستور لا يستحق أن يسمى قانوناً، وذلك لأنه ما من حاكم أو رعية يستطيع أن يجعل الصواب خطأ، وهذا القانون الطبيعي لا يجوز خلقيا تعطيل أحكامه بتشريعات من صنع البشر(٦٥).

ويقول شيشرون :" القانون الطبيعي هو القانون الحقيقي لأنه مطابق للطبيعة، إنه قانون واحد أبدي هو ذاته فى أثينا وفى روما، اليوم وغدا، إن القانون الأسمى هو ذلك المنقوش فى طبيعتنا، هذا القانون الطبيعي هو الذى يربط الإنسان

بالألوهية، والبشر فيما بينهم، وليست القوانين المكتوبة والدساتير، القانون الطبيعي يجعل الناس ينتمون للدولة ذاتها، والدولة ما هي إلا الكون الذى يديره المبدأ الإلهي(٦٦)."

وفى الكتاب الثالث من محاورة القوانين أكد شيشرون أن القانون يحتم وجود القضاة للحفاظ عليه وتحقيق المساواة بين الأفراد ووحدة الدولة.

نص الحوار:

ماركوس: حقاً. القاضى يتكلم قانونا، والقانون قاضي صامت ، فالقانون قوة ذات سيادة تعتمد الحياة الإنسانية عليه لتطبيق قانون الكون.

ماركوس:كانت الأمم السابقة تحت سيادة الملوك، وهو نوع من السلطة منح فى بادئ الأمر لأعقل الرجال، وسادت هذه القاعدة بشكل رئيسي فى دولتنا، وبعدئذ سلمت سلطة الملوك بالتعاقب إلى أحفادهم، وكانت تلك الهيمنة الملكية مقيتة.

أنتيكوس :ونحن سنسعى إلى إقامة قوانينا فى الحالة الراهنة إلى تلك الحكومة الدستورية، والتى لاقت موافقتنا،وتحتم تلك القوانين وجود القضاة، لأنه بدون تعقلهم وحكمتهم لا نستطيع إيجاد أمة معتدلة، وأن يتصف المواطنون بالطاعة، ونحن سوف نوجههم بكل الوسائل لتشريف ومحبة حكامهم، لأنه كما أعلن أفلاطوننا بأن من هم من جنس التيتان والذين ثاروا ضد الآلهة السماوية يعارضون بطريقة مشابهة قضاتهم.

ماركوس: دع السلطات تكون فقط، وأن يطاع القضاة من قبل الناس بالتواضع وبدون معارضة، دع القاضى يعيق المواطن العاصى والمؤذى بالغرامة والسجن والتأديب البدني، وعلى القاضى أن يكون حازما.

أما القضاة البسيطون(الذين لا يظهر عليهم الحزم) فتكون واجباتهم القانونية مراقبة وزارة العدل، وفى الجيش تترك الرقابة لقيادة معينة، ومنهم من يشرف على انضباط السجون وحكم الإعدام، والأخرين يشرفون على العملة العامة للدولة (الذهب والفضة والنحاس) وهناك أيضا أمناء المدينة، وللرقباء أيضا إحصاء سكان المدينة طبقا للعمر والنسل والعائلة وما تملكه، ولهم كذلك تفتيش المعابد والشوارع والعادات، دعهم يوزعون المواطنين طبقا لقبائلهم، وبعد ذلك يقسمونهم طبقا لثرواتهم وأعمارهم ، دعهم يفرضون ضريبة على العازب، ويحرصون أخلاق الناس، ولن يسمحوا بأي فضيحة فى مجلس الشيوخ، ويكون عدد الرقباء اثنان لمدة خمس سنوات، أما القضاة فيتم تغيرهم سنويا.

ويخصص قاضيان للسلطة ذات السيادة فى الدولة، للحكم والاستشارة، وهم قضاة أو قناصل لهم سلطة عليا على الجيش ، لأمان الشعب ووحدة الدولة.

من الممكن استبدال القاضى بقاض آخر يختاره الناس خاصة فى أي قضية يكون حكمها غير صريح أو غير واضح المعالم[٦٧].

القانون عند شيشرون هو قانون الطبيعة الذى يطبق على الكون ككل، وهذا القانون فى حاجة إلى القضاة لحراسته و لتطبيق العدالة والحق بين أفراد الدولة ككل، ولا يوجد به أية استثناءات ،أما مشروع القانون عند أفلاطون والذى نادى به فى دولة ثانية مغايرة لدولته المثالية، فقد كان تجسيدا للعقل، ذلك العقل الذى يوجد لدى جموع المواطنين الذين ينشدون الاعتدال، والقانون عنده فى حاجة إلى الحراس، وحراس القانون عنده هم الرجال الذين يرقون بجدارة إلى مناصب السلطة والقوة وقد اختبروا فى كل حالة هم وعائلاتهم[٦٨].

ومع اعتراف أفلاطون بالقانون فى دولته(دولة القوانين) التى تلى الدولة المثالية فى الأفضلية،إلا أنه دائما يشير إلى عجز القانون عن احتواء كل حياة

البشر .حيث يقول:" إن أى نظام قانوني لا يمكن أن يكون كاملا، نظرا لتعدد اتجاهات البشر (٦٩)."

سادسا: نظرية الدستور عند شيشرون.

لاشك أن شيشرون قد توصل إلى أن الدستور المثالي الذى يتفق مع جمهوريته الرومانية هو الدستور المختلط، وكان نتاجاً لفحص النظريات السياسية عند كل من ثيوفراستوس المشائي و ديكارخوس المسينى من اتباع أرسطو والذين أثرا فى نظرية الدستور المختلط عند بوليبيوس ،وتأثر شيشرون بهم جميعاً فى اختياره للدستور المختلط الذى قدمه برؤية مختلفة تماما وفقا لفهمه للتاريخ الروماني ، حيث تضمنت وجهة نظر بوليبيوس ثبات دورة الدستور البسيط وتقدمه من الحكم الملكي البدائي إلى الملكية ثم إلى الطغيان ثم الأرستقراطية، ثم الأوليجاركية ، ثم الديمقراطية، ثم يعود إلى حالة الفوضى الأولى، وصرح شيشرون على لسان سكيبيو فى محاورة الجمهورية بأن الدستور ليس أي واحدا من الأشكال الأساسية الثلاثة (الملكية – الأرستقراطية – الديمقراطية) قد يكون الدستور الأصلى للدولة، ولكن التعاقب محتمل عملياً، واعتقد أيضا أن التحول من الجيد إلى السيئ لأي من الدستور البسيط يمكن أن يحدث خلال تغير شخصى فى نفس الحكام بدلاً من أن يتضمن بالضرورة تغير الموظفين أو الشعب، علاوة على ذلك رفض بوليبيوس اعتقاد أصل المؤانسة أو الاختلاط ، ولكنه حدد حالة قوة الدستور المختلط ليس فقط فى نظام عمليات المراقبة وإحداث التوازن، لكن فى التمرين الملائم للعناصر المختلفة التى يتكون منها المجتمع(٧٠).

ويظهر هنا الفرق بين شيشرون وبوليبيوس المؤرخ الروماني(٢٠٤ق.م–١٢٢ق.م) وموقف كل منهما من نظام الدستور المختلط ، ونظرية التطور التاريخى الدورى للدساتير ،حيث قال بوليبيوس:" تلك هى دورة الثورة السياسية، فهى السبيل الذى عينته الطبيعة والذى به تتغير الدساتير وتختفى، ثم تعود فى النهاية إلى النقطة

التى بدأت منها، أجل إن كل من أدرك هذا بوضوح ربما ستستغرقه العملية، ولكن إذا لم تفسد العداوة أو الحسد عليه حكمه، فإنه قلما أخطأ فى تحديد الشكل الذى ستتغير إليه الدولة، وستمكننا هذه الطريقة عند استخدامها بخاصة فى حالة الدولة الرومانية من الوصول إلى معرفة بطريقة تكوينها ونموها ومضيها إلى أعظم الكمال، وتعرفنا بالمثل بالتغيير إلى الأسوأ الذى لابد أن يعقب ذلك فى يوم من الأيام، وذلك أنه كما تكونت هذه الدولة بصورة طبيعية أكثر من جميع الدول الأخرى ، ونمت نمواً طبيعيا سيمر بها اضمحلال طبيعي ثم تتحول إلى نقيض ما كانت عليه(٧١)."

على أية حال لم تكن نظرية التطور التاريخي الدوري للدساتير إعجازاً رومانياً فقد تأثر مؤرخو الرومان بتفسير أفلاطون لانهيار الحكومات وتحول الحكم من نظام لآخر مثل انهيار الدولة المثالية وفساد دستورها الذى لن يدوم إلى الأبد، ومن ثم تتحول الحكومة المثالية فى ضوء حتمية التاريخ إلى صور متتالية لحكومات فاسدة هى على التوالى: الأرستقراطية الحربية، الأوليجاركية، الديمقراطية وحكومة الطغيان(٧٢). وكانت فكرة التطور التاريخى عند أفلاطون من أجل إعادة بناء المجتمع الإنساني، تلك الفكرة التى توصل إليها من خلال رؤية الطبيعة البشرية من الشباب إلى الانهيار، وتمسك شيشرون بتلك الفكرة الأفلاطونية، ولا تزال فى عقله فكرة أن الدولة تتقدم وتصل إلى شكلها المثالي بواسطة مسار التطور الطبيعي لنفسها ووجودها فى الواقع(٧٣).

والسؤال المطروح : هل نادى أفلاطون بالدستور المختلط فى دولة القانون؟

وافق أفلاطون على مبدأ تقسيم السلطة وما سمى بالتسوية السياسية ، وهو النظام المختلط الذى كان سائدا فى الدستور الأسبرطى بفضل سياسي عاقل وهو ليكورجوس الذى ابتدع فكرة مجلس الشيوخ، ذلك المجلس الذى لا يكون للملوك فيه إلا صوت مساو لصوت الأعضاء الآخرين،ويقول أفلاطون:" إن الحكمة التى يريدها

المشرع الهادف هى أن كل حكومة صالحة يجب أن تمتزج فيها سلطة الملك بحرية الشعب، إنه يجب أن تكون هناك سلطة، ولكنها السلطة التى لا تنتكث إلى تنظيم عسكري، ويجب أن تكون هناك أيضا الحرية الفردية، وروح المبادأة والإنشاء، ولكن هذه الحرية يجب ألا تنقلب إلى الفوضى(٧٤)."

ويتضح هنا خلط أفلاطون فى دولة القانون بين الملكية والديمقراطية كنموذج للحكم الأفضل، يعمل الكل فيه تحت سلطة القانون المطلقة ليس الشعب فحسب بل الملوك أنفسهم.

وعن تأثر شيشرون بالرواقيين فقد اعتراف أنه يستمد فلسفته من رسائل بانتيوس الرواقى فى بعض الأحيان، وأن عمله هو توفيق جديد بين كل من بانتيوس وتلميذه بوسيدنيوس(٧٥). ويعد بانتيوس أول فلاسفة الرواق الذين رفضوا الجانب المادي وأدخل الأفلاطونية على الفلسفة الرواقية ، وكان له أثر فى شيشرون الذى تأثر أيضا بتلميذ بانتيوس الذى مزج الرواقية بالأفلاطونية وهو بوسيدونيوس(٧٦).

وقد تجسدت أفكار شيشرون التى استقاها من أفلاطون وفلاسفة الرواقية بشأن نظرية التطور التاريخى الدورى للدستور ورفضه لمبدأ الدستور البسيط ودعوته للدستور المختلط لكي يصل بالجمهورية الرومانية إلى الصورة المثالية فى قوله: " إن الدولة ذات الوضع الأفضل هي المؤلفة من هذه الأنواع الثلاثة الملكية والأرستقراطية والديمقراطية(٧٧)."

والسؤال لماذا جمع شيشرون بين أنظمة الحكم الثلاث فى دستور واحد؟

وذلك لكي يتجنب عدم الأستقرار والاضطراب فى الدولة الرومانية فى حالة انهيار نظام وقيام آخر، وحفاظا على قوة ووحدة روما، الأمر الثانى هو جمع مميزات الحكومات الثلاث مما يضمن للنظام المختلط الثبات الدائم.

سابعا: ما بين جمهورية أفلاطون وشيشرون.

لا شك أن شيشرون فى جمهوريته قد تأثر بجمهورية أفلاطون المثالية، وكان حلم الجمهورية بالنسبة لشيشرون نتاجا للإنحلال والفساد السياسي فى روما، الأمر الذى جعله يعلن أن أحسن وسيلة لخلق السعادة فى المجتمع هو وجود مدبر للحكم، وعلى عاتق مثل هذا الحاكم يقع تقدم الشئون الاجتماعية، كما تتعلق سلامة ركاب السفينة على من يمسك بقيادتها(٧٨). وهو أثر أفلاطوني، حيث افترض شيشرون أن رجل الدولة والكون فى كلتا سماته الطبيعية والأخلاقية يجئ من تأمل الكون، ويجمع رجال دولته بشكل حرفي لدعم حكومته على الأرض ومكافئتهم بالسعادة الأبدية فى الآخرة، دون أن يكون له ولرجاله أطماع ذاتية(٧٩).

وأكد شيشرون بناءً على النهج الأفلاطوني ضرورة معرفة علم الفلك والمعرفة الفلسفية ودورهما فى معرفة الحقيقة، تلك المعرفة التى تطلق سراح الرجال من المخاوف التافهة(٨٠). وعلى الرغم من ذلك لم يقر شيشرون بما سماه أفلاطون بحكومة الملك الفيلسوف.

أمر آخر وهو وصف جمهورية شيشرون لحياة البشر بالنظرة الأقرب إلى التدين وينتهى حلمه بنفس الوصف، وأن روح الرجل الذى يهتم بأمان بلاده، ستعود روحه بسرعة أكبر إلى بيتها السماوي، وعلى الرغم من اهتمام شيشرون بلاهوت النفس الإنسانية، ووجود المعايير الأخلاقية الثابتة للحكومات الدنيوية، فكان شيشرون فى هذا القول أكثر أفلاطونية(٨١).

وعلى الرغم من أن لشيشرون أضواء من مثالية أفلاطون، فإن شيشرون كرومانى خالص لا يستطيع أن يتقبل عدم اهتمام المفكر اليوناني بإمكان تحقيق الحكومة المثالية فى الواقع الملموس، ويقول شيشرون فى ذلك:" لكنى إذا استطعت أن اتبع فقط نفس المبادئ التى رآها أفلاطون ليس فى ظل وخيال الدولة، ولكنى سأجعلها

فى صورة الجمهورية الشاسعة(٨٢)." وفى نظر شيشرون تكون شيوعية الملكية والنساء والأطفال عقبات أمام توطيد القيم والمبادئ الأخلاقية فى دولته(٨٣).

وانتقد شيشرون ما قدمه أفلاطون من نظام للتعليم فى الجمهورية، حيث يعرض أفلاطون نظرية للتقسيم الطبقي بين أفراد الدولة، وتصور شيشرون أن التعليم مجرد تدريبات بدنية وثقافية للأطفال يمكن من خلالها التأكيد على ضرورة غرس المبادئ الأخلاقية، وتدريب الجسم لينضج العقل، وعليه فقد امتدح شيشرون النظام التربوى والاجتماعي فى روما كوسائل لرفع مستوى المواطنين(٨٤).

خاتمة

جاء تصور الدولة المثالية عند كل من أفلاطون وشيشرون بسبب حاجة أخلاقية وهى إصلاح الحكام والمجتمع اليوناني والروماني فى ظل انحلال وفساد سياسي عاصره كل منهما،ولتأكيد مبدأ أقوى وهو أن السياسة فرع من الأخلاق،الأمر الذى جعل شيشرون يتأثر بالجمهورية الأفلاطونية لإصلاح المجتمع الروماني وعودته إلى حالته الأولى التى كانت أكثر مثالية فى حكم الملوك الأوائل، ونظرا لإيمانه بالتطور الدورى للتاريخ وتعاقب الأجيال فقد اقترح فكرة الدستور المختلط الذى كان سائدا عند الإسبرطيين ووضعه ليكورجوس وامتدحه أفلاطون فى دولته التى تلى الدولة المثالية فى الأفضلية وهى دولة القوانين، وكذلك اتباع أرسطو مثل ثيوفراستوس أول رؤساء المدرسة المشائية بعد أرسطو ويكارخوس المسينى، وأتباع المدرسة الرواقية مثل بانتيوس وبوسيدونيوس ، وأيضا تأثره بأنتيوخوس العسقلانى مؤسس الأكاديمية الخامسة، فقد اقتنع رغم ايمانه بالملكية الأولى بضرورة جمع أنظمة الحكم الثلاث فى دستور واحد، هو الدستور المختلط لكى يتفادى فساد كل نظام على حدة، وحالة الاضطراب التى تسود المجتمع الروماني فى حالة فساد نظام وميلاد نظام آخر.

وعلى الرغم من تقديس شيشرون لأفلاطون فى قوله" أفلاطون هو آلهنا" أي مرشدنا الفكري، وتردد قوله فى محاورة الجمهورية والقوانين "أفلاطوننا" إلا أنه لم يسلم بتصور أفلاطون الكامل للدولة المثالية من ضرورة وجود الحاكم الفيلسوف الذى لا يخضع لقوانين من وضع البشر، وإلغائه للملكية الخاصة من خلال شيوعية المقتنيات والنساء والأطفال، والأهتمام بتعليم الحراس والحكام، وعده شيشرون نموذجاً لتفتت وانقسام المجتمع، رافضا إياه أن يكون نموذجا يطبق فى جمهوريته حفاظا على وحدة المجتمع الروماني وقوة الدولة الرومانية، وتمسكه بنظام التربية الروماني .

وتمسك شيشرون فى جمهوريته التى كانت مزيجا من التعاليم الأفلاطونية والرواقية، بمبدأ المواطنة العالمية عند الرواقيين لربط المجتمع العالمي للبشرية داخل حدود الفكر السياسي الروماني، ولتبرير الغزو الروماني وسيادة روما على الدول الأخرى، لقوله إن الكون بأكمله هو بيتنا الوحيد.

والأمر المثير للدهشة فى جمهورية شيشرون ، هو قوله أن اللغة اللاتينية قاصرة عن وصف بعض الأحداث مثل حالة فساد الأرستقراطية وتحولها إلى الأوليجاركية، ويكتفى شيشرون بقوله إنها وصفت بشكل رائع من قبل أفلاطون، وكأنها دعوة من شيشرون لقراءة جمهورية أفلاطون قبل قراءة جمهوريته، وعجز اللغة اللاتينية عن توضيح بعض الأفكار الفلسفية.

الحواشي:

(١) مصطفى النشار: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى .ج٢ (السوفسطائيون – سقراط– أفلاطون) دار قباء للطباعة والنشر القاهرة ٢٠٠٠ ص ٢٦٣

(٢) فؤاد زكريا: دراسة لجمهورية أفلاطون. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية ٢٠٠٥ صص٢٠– ٢١

(٣) جورج سباين: تطور الفكر السياسى .ك١. ترجمة حسن جلال العروسى. مراجعة وتقديم د/ عثمان خليل عثمان. تصدير د/عبد الرزاق السنهورى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ٢٠١٠ ص٨٩

(٤) إرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان. ج١ترجمة لويس إسكندر. مراجعة د/ محمد سليم سالم. مؤسسة سجل العرب. القاهرة. ١٩٦٦ صص٢٦٣-٢٦٤

(٥) جورج سباين: المرجع السابق.صص٨٨-٨٩

(6) F.M Cornford, the Republic of Plato, translated with Introduction and notes, Oxford university press London, 1944, p1

(٧) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك١. ص٨٦

(٨) مصطفى النشار: من التاريخ إلى فلسفة التاريخ. قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان. دار قباء للطباعة والنشر. القاهرة ط٢ ٢٠٠٧ ص٦٦

(٩) عبد اللطيف أحمد على: التاريخ الرومانى. عصر الثورة.دار النهضة العربية القاهرة. ١٩٨٨ ص ٤٢

(١٠) أحمد عتمان: الأدب اللاتيني ودوره الحضاري. سلسلة عالم المعرفة (١٤١) الكويت ١٩٨٩ صص ١٦٦-١٦٧

(١١)جورج سباين: تطور الفكر السياسى . ك٢. ترجمة حسن جلال العروسى. ص٥١

(١٢)مصطفى العبادى : الإمبراطورية الرومانية. النظام الإمبراطورى ومصر الرومانية . دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.٢٠٠٩ صص٣٩-٤٠

(١٣) نفس المرجع: ص ٤٤

(١٤) أفلاطون : محاورة الجمهورية. ترجمة ودراسة د/ فؤاد زكريا. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية ٢٠٠٥ ف٣٦٩ ص ٢٢٦

(١٥) مصطفى النشار: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى. ج٢ صص ٢٦٧-٢٦٨

(١٦) فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة.م١ اليونان وروما. ترجمةد/ إمام عبد الفتاح إمام. المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة٢٠٠٢ ص٣١٣

(١٧) إرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان. ص٢٨٢-٢٨٥

(١٨) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك١. ص٩

(١٩) جورج سارتون: تاريخ العلم.ج٣.أفلاطون والأكاديمية.ترجمة د/ توفيق الطويل وآخرون. دار المعارف القاهرة ١٩٩١ صص٤٣-٤٤

(٢٠) وولتر ستيس: تاريخ الفلسفة اليونانية.ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد.المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.بيروت١٩٨٧صص١٥٠- ١٥١

(٢١) أفلاطون: محاورة الجمهورية. ف٤٧٣ ص ٣٧٩

(22)Cicero: De Re Publica, with an English translation by Clinton Walker Keyes, the Loeb Classical Library, London, 1948, I.xxv.39, p65

(23)Ibid, xxv, 39-xxvi-41

(24) Ibid, xvi.25

(٢٥) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك٢ . ص٥٥-ص٥٧

(26) Cicero, De .Re Publica, I.II.2.p.15

(٢٧) مجدى السيد كيلانى: المدارس الفلسفية المتأخرة. المركز الإستشارى المصرى . الإسكندرية٢٠٠٦ ص١٩٣

http://www.studyworld.com/Cicero.htm(28)

(29) E.Zeller: Out Lines Of the history of Greek philosophy, translated by L.R. palmer .Harcourt Company, New York, 1931, p, 247

(30) Ibid, p, 248

(٣١) وايت دوف: تاريخ الأدب الرومانى.ج٢ . ترجمة د/محمد سليم سالم، مراجعة د/ محمد صقر خفاجه. مركز كتاب الشرق الأوسط. القاهرة ١٩٦٥ ص ١٤٦

(٣٢) إرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان. ص٢٩٣

(٣٣) أفلاطون: محاورة الجمهورية.ف٥٠١ ص٣٨٧

(٣٤) مصطفى النشار: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى ج٢ . ص٢٨٠

(٣٥) أفلاطون: محاورة الجمهورية.ف٤٤٥ ص٣٢١

(٣٦) أميرة حلمى مطر: الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها. دار المعارف القاهرة ١٩٨٨ ص٢١١

(37) Cicero: De Re Publica, BI.xli-64 .p95

(38)Ibid, BI .xxxv-54 .p81

انظر أحمد خليل إبراهيم. القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون.رسالة دكتوراة غير منشورة. تحت إشراف د/محمد حسن وهبة، د/فايز يوسف محمد. كلية الاداب جامعة عين شمس. القاهرة ٢٠٠٤ ص٣٢

(39) Ibid, BI. Xlvi-70 .p105

(40) Ibid, BI.xlii-65.p97

(41) Ibid, BI.xlii-66 p.99

(42) Ibid, BI.xxvii-43 p.67

نقلا عن أحمد خليل إبراهيم:القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون. صص٣١-٣٢

(43) Cicero: De Re Publica, BII.xl-67, xli-68, xlii-69 p179-p181
(44) Ibid, III.Iv-7.p.191
(45) Ibid, III.II-3.p.187

(٤٦) أفلاطون: محاورة الجمهورية.ك٦ .ف٤٨٥ . ص٣٦٧

(47) Cicero: De Re Publica, BIII.II-5.p189
(48) J.E.G ZETZEL, CICERO DE RE PVBLICA, Cambridge University, New York, 1995, p.17
(49) Cicero: OP Cit, BI, xliii-67-xliv-68 .p.101
(50) Ibid, BI, xliv-68 pp101-103

(٥١) أحمد عتمان: الأدب اللاتيني ودوره الحضاري. ص١٦٨

(٥٢) أميرة حلمى مطر :الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها. ص٢٠٨

(٥٣) أفلاطون: المصدر السابق. ك٤. ف٤٤٣ ص ٣٢٤

(54) Cicero: Op cit.BIII.xxxiv-46.p223

(٥٥) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك٢ . ص٥٤

(٥٦) وايت دوف: تاريخ الأدب الرومانى.ج٢ . ص١٤٤

(57) Cicero: De Re Publica, BIII.xxii-33.p.211

نقلا عن أحمد خليل.القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون.صص٥٥-٥٦

(٥٨) جلال الدين سعيد: فلسفة الرواق. دراسة ومنتخبات. مركز النشر الجامعى. بيروت ١٩٩٩ ص١٣٣

(٥٩) أفلاطون: محاورة الجمهورية.ف ٤٢٥ ص٣١٣

(٦٠) نفس المصدر: ف٤٢٦ ص ٣١٤

(٦١) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك١ ص ٨١

(٦٢) أفلاطون: المصدر السابق.ف٤٢٥ صص٣١٣-٣١٤

(63) Cicero: DE LEGIBUS (the LAWS) with an English translation by Clinton walker keyes the Loeb Classical Library, London, 1948, BII.III-6, p379

(٦٤) جلال الدين سعيد: فلسفة الرواق.ص٩٣

(٦٥) جورج سباين: تطور الفكر السياسى.ك.ص٥٣

(66) Cicero: DE LEGIBUS, BIII, x.24, p487 David Taylor. Cicero and Rome. London. Macmillan Education, 1973 p60
(67) Ibid, BIII .II.1-2.II.5.pp461-463

(٦٨) أفلاطون: محاورة القوانين. ترجمها من اليونانية إلى الإنجليزية د.تيلور. نقلها إلى العربية محمد حسن ظاظا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٨٦. ك٦ ف٧٦٣ ص٢٧١

(٦٩) نفس المصدر : الكتاب الرابع.ص٢٣٤

(70) J.E.G ZETZEL, CICERO DE RE PVBLICA, p18

(٧١) مصطفى النشار: من التاريخ إلى فلسفة التاريخ. قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان صص٩٥-٩٦

(٧٢) نفس المرجع: ص ٩٠

(73) Erich Gruen, the last Generation of the Roman Republic, University of California press U S A, 1974 .p 68

(٧٤) أفلاطون: محاورة القوانين. ك٣ ص ٣٨

(75)R.coleman, the dream of Cicero, Oxford, 1964, p.14

(٧٦) برتراند رسل:تاريخ الفلسفة الغربية. الكتاب الأول. الفلسفة القديمة.ترجمة د زكى نجيب محمود ، مراجعة أحمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ٢٠١٠ ص٤٠٠

(77) Cicero: De Re Publica, BI.xxxv.54.p83
(78) Cicero: De Re Publica, BV.III.3.p247
(79) Cicero: OP cit, BI.xiv.22.p43
(80) Ibid, BI.xvii.26.p47
(81) J.E.G ZETZEL, CICERO DE RE PVBLICA, p26
(82) Cicero: OP cit, BII.xxx.52.p79

نقلا عن أحمد خليل إبراهيم. القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون. ص٥١

(٨٣) وايت دوف: تاريخ الأدب الرومانى.ج٢ .ص١٤٥

(٨٤) أحمد خليل إبراهيم. القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون. ص٦٣

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر.

أ- المصادر الأجنبية:

1- Cicero: De Re Publica, with an English translation by Clinton Walker Keyes, the Loeb Classical Library, London, 1948
2-………..: DE LEGIBUS (the LAWS) with an English translation by Clinton walker keyes the Loeb Classical Library, London, 1948.

ب-المصادر المترجمة للعربية.

١- أفلاطون : محاورة الجمهورية. ترجمة ودراسة د/ فؤاد زكريا. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية.٢٠٠٥

٢- ....: محاورة القوانين. ترجمها من اليونانية إلى الإنجليزية د.تيلور. نقلها إلى العربية محمد حسن ظاظا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٨٦.

ثانيا: المراجع.

أ- المراجع الأجنبية.

1- C.J. De.vogel, Greek Philosophy. A Collection of texts with notes and Explanation, vol.3. The Hellenistic Roman peried, Printed in the nether lands. Leden, 1959.
2- David Taylor. Cicero and Rome London: Macmillan Education, 1973
3- Erich Gruen, The last Generation of the Roman Republic, University of California press U SA, 1974
4- F.M Cornford, the Republic of Plato, translated with Introduction and notes, Oxford university press London, 1944
5- M.L. Clarke. The Roman Mind; Studies in the history of thought from Cicero to Marcus Aurelius New York: Norton and Company Inc, 1968
6- J.E.G ZETZEL, CICERO DE RE PVBLICA, Cambridge University, New York, 1995,
7- Nickolas Pappas, Plato and the Republic, Rout ledge, London, 1995
8- R.Coleman, the dream of Cicero, Oxford, 1964,
9- E.Zeller: Out Lines Of the history of Greek philosophy, translated by L.R. palmer .Harcourt Company, New York, 1931

ب- المراجع العربية والمترجمة إليها.

١- إرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان.ج١ترجمة لويس إسكندر. مراجعة محمد سليم سالم. مؤسسة سجل العرب. القاهرة. ١٩٦٦
٢- أميرة حلمى مطر:الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها.دار المعارف القاهرة ١٩٨٨
٣- برتراند رسل: تاريخ الفلسفة الغربية. الكتاب الأول. الفلسفة القديمة.ترجمة زكى نجيب محمود ، مراجعة أحمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ٢٠١٠

٤- جلال الدين سعيد: فلسفة الرواق. دراسة ومنتخبات. مركز النشر الجامعى. بيروت ١٩٩٩
٥- جورج سارتون: تاريخ العلم.ج٣.أفلاطون والأكاديمية.ترجمة توفيق الطويل وآخرون. دار المعارف القاهرة ١٩٩١
٦- جورج سباين: تطور الفكر السياسى .ك١.ك٢ ترجمة حسن جلال العروسى. مراجعة وتقديم عثمان خليل عثمان. تصدير عبد الرزاق السنهورى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ٢٠١٠
٧- عبد اللطيف أحمد على: التاريخ الرومانى. عصر الثورة.دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٨٨
٨- فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة.م١ اليونان وروما. ترجمةإمام عبد الفتاح إمام. المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة٢٠٠٢
٩- مجدى السيد كيلانى: المدارس الفلسفية المتأخرة. المركز الإستشارى المصرى. الإسكندرية٢٠٠٦
١٠- مصطفى العبادى : الإمبراطورية الرومانية. النظام الإمبراطورى ومصر الرومانية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ٢٠٠٩
١١- مصطفى النشار: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى. ج٢ (السوفسطائيون- سقراط – أفلاطون) دار قباء للطباعة والنشر القاهرة ٢٠٠٠
١٢-............. : من التاريخ إلى فلسفة التاريخ. قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان. دار قباء للطباعة والنشر. القاهرة ط٢ ٢٠٠٧
١٣- وايت دوف: تاريخ الأدب الرومانى.ج٢ . ترجمة محمد سليم سالم،مراجعة محمد صقر خفاجه. مركز كتاب الشرق الأوسط. القاهرة .١٩٦٥
١٤- وولتر ستيس: تاريخ الفلسفة اليونانية.ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد.المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٧

ثالثا: الدوريات العلمية.

أحمد عتمان: الأدب اللاتيني ودوره الحضاري. سلسلة عالم المعرفة (١٤١) الكويت ١٩٨٩

رابعا : الرسائل العلمية.

أحمد خليل إبراهيم. القضايا النقدية فى محاورة الجمهورية عند شيشرون. رسالة دكتوراة غير منشورة . تحت إشراف د/محمد حسن وهبة،د/فايز يوسف محمد. كلية الاداب جامعة عين شمس. القاهرة ٢٠٠٤

خامسا: شبكة المعلومات.

1- http://www.studyworld.com/Cicero.htm
2-http://www.spaceandmotion.com/Philosophy-Politics-Globalisation.htm
3 - http://journals.cambridge.org